



محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

الرئيس: السيد خان (باكستان)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٨٩ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ج) الاستغلال المستدام للموارد البحرية الحية في أعالي البحار وحفظها: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (تابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

../..

Distr.GENERAL
A/C.2/49/SR.17
16 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التوصيات في نسخة منه وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التوصيات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/49/3 و Add.1، A/49/56-S/26926، A/49/423، A/49/215-E/1994/99، A/49/189، A/49/179-E/1994/82، A/49/169-E/1994/73، Add.1 و A/49/122-E/1994/44 و 437 و 495 و 506؛ A/49/L.5؛ A/C.2/49/3 و 4 و 6 و A/C.2/49/L.2 و L.3)

١ - الرئيس: قدم بإيجاز الوثائق المعروضة على اللجنة للنظر في البند ١٢ من جدول الأعمال.

٢ - السيد ستوبي (المدير، شعبة تنسيق السياسات وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي): أثار ست نقاط محددة تتعلق بأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال السنة الماضية. وفيما يتعلق بالنقطة (أ): تنفيذ القرار ١٦٢/٤٨ (تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما). لاحظ أنه تم، بفضل الجهود المتواصلة التي بذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحسين ممارساته، تحقيق نتائج هامة، وأنه ربما آن الأوان لإعلان أن الهدف تحقق، واعتبار أن مهمة إعادة تنشيط المجلس أنجزت وأن على المجلس الآن أن يكرس المزيد من الوقت لبحث المسائل الموضوعية باستخدام الأدوات الجديدة التي تم توفيرها.

٣ - وفيما يتعلق بالنقطة (ب)، المناقشة الرفيعة المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تكتسي أهمية بالغة من أجل هيبة المجلس ونوعية أعماله، قال إن هناك مشكلة خطيرة مطروحة تتعلق بالمشاركة في هذه المناقشة التي يقال إنها رفيعة المستوى: وهي أن المشاركة فيها ليست على مستوى رفيع. وفضلا عن ذلك فإن المجلس لم ينفذ ما كان ينوي القيام به من طلب تقارير متخصصة من مؤسسات بريتون وودز، من شأنها أن تغذي مناقشات الاجتماع الرفيع المستوى وتثريه. هذا مع أن المجلس سوف يستفيد من استخدام هذه الأداة في دوراته المقبلة. وأضاف قائلا إنه ينبغي اختيار موضوع لليوم المكرس لبحث المسائل المتعلقة بالسياسة العامة وهذا لا يحدث حاليا. وينبغي أن ينكب المجلس على مسألة التمثيل في المستقبل للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) الذي خلفته كما نعلم المنظمة العالمية للتجارة.

٤ - وفيما يتعلق بالنقطة (ج)، المناقشة التي يكرسها المجلس لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، حذر من إمكانية تكرار النظر في كبريات المسائل الخاضعة للتنسيق مما قد يؤدي إلى التعدد الممل للتقارير المتعلقة بالتنسيق. وينبغي اتخاذ قرار بشأن موضوع المناقشة المتعلقة بتنسيق السياسات في وقت مبكر جدا. فكما هو معلوم، فإن إعداد التقارير، ولا سيما المتعلقة منها بالتنسيق، يتطلب وقتا طويلا وجهدا كبيرا علما بأن الفترة الفاصلة بين الدورة التنظيمية (شباط/فبراير) والدورة الموضوعية (تموز/يوليه) قصيرة للغاية. لذلك ينبغي اختيار موضوع المناقشة المتعلقة بتنسيق السياسات قبل سنة.

(السيد ستوبي)

٥ - وفيما يتعلق بالنقطة (د)، المناقشة المكرسة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتسخير التعاون الدولي لأغراض التنمية، لاحظ أنه لئن كانت المناقشة حامية في دورة عام ١٩٩٤، فإن النتيجة المثلّية لم تتحقق بعد وأن المجلس لم يقطع شوطاً كافياً في إصدار التعليمات للمجالس التنفيذية الجديدة للهيئات المكلفة بالأنشطة التنفيذية. وأهم هذه الأجهزة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وكذلك برنامج الأغذية العالمي. وهناك مشكلة تتعلق بهيئة إدارة برنامج الأغذية العالمي التي لم تنشأ بعد؛ وقد أنشأت لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية فريقاً عاملاً يجتمع لهذا الغرض غير أنه إذا اختلفت وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهما الهيئتان الأم لبرنامج الأغذية العالمي، اللتان ينبغي أن يعتمدا كل منهما قراراً في هذا الشأن، فإنه يمكن التفكير في إمكانية إنشاء فريق عامل مشترك بين المجلس ومنظمة الأغذية والزراعة يقوم، عند الاقتضاء، بالتوفيق بين نصي الهيئتين بشأن طرق إنشاء هيئة الإدارة الجديدة.

٦ - وفيما يتعلق بالنقطة (هـ)، تنسيق الأنشطة الإنسانية تساءل، على غرار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عما إذا لم يكن يتعين على المجلس أن يتخذ في دورته المعقودة في تموز/يوليه إجراء بشأن أزمة رواندا لتنسيق الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فضلاً عن أنشطة المنظمات غير الحكومية. ولا يتعلق الأمر بطبيعة الحال بإنشاء هيئة تنسيق جديدة في المجال الإنساني، والمجلس هو وحده المسؤول عن ضمان هذا التنسيق أو تحسينه إذا رغب في ذلك. وقال إن العديد من الممثلين يرون أن هناك أسئلة في هذا الصدد، لا تزال دون جواب فيما يتعلق بدور المجلس خلال أزمة رواندا.

٧ - وفيما يتعلق بالنقطة (و)، مشكلة الوثائق، لاحظ أن الحالة مؤسفة جداً في نظر كل من الأمانة العامة واللجنة نفسها. وقال إنه يود أن يقنع اللجنة بحسن نية الأمانة العامة التي لا تجني أي فائدة من صدور الوثائق متأخرة وأن يقترح أن ينكب فريق على بحث المشاكل الخطيرة المتعلقة بالوثائق والتي لا تشهد أي تحسن. وذكر أن الأمانة العامة، أي الإدارات الفنية والإدارات التي تسهر على معالجة الوثائق، تغمرها ببساطة الوثائق الغزيرة المطلوب إصدارها. وينبغي بلا شك أن تطلب اللجان عدداً أقل من الوثائق حتى تتمكن الأمانة العامة من إصدار الوثائق في الوقت المناسب وتحسين نوعيتها.

٨ - السيد أحميا (الجزائر): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فذكر بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعد أحد دعائم منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بتنسيق وتوجيه أنشطة هيئات الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقال إن دور المجلس بعد أن تلاشى فترة طويلة بسبب الحرب الباردة يحظى الآن باعتراف جديد إذ أنه يمثل حقا إحدى الأدوات التي تمكن من فهم مشاغل المجتمع الدولي ولا سيما في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. وينتظر أن يتعزز دوره بشكل أكبر في أعقاب إعادة تشكيل وتنشيط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة وتجسيد الأفكار المتولدة عن المناقشة الجارية حول "خطة للتنمية". وذكر أن دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٤

(السيد أحميا، الجزائر)

أظهرت بعض أوجه النقص التي ينبغي بحثها وتصحيحها. ولكنها ساهمت مساهمة كبيرة في نضج الأفكار المتعلقة بـ "خطة للتنمية"، وتولدت عن المناقشة اتجاهات سيستند إليها الأمين العام في وضع الصيغة النهائية لتقريره عن "خطة للتنمية". وساهمت مجموعة الـ ٧٧ في هذه المناقشة بتقديم وثيقة أساسية في شكل إعلان وزاري لمجموعة الـ ٧٧ بشأن خطة للتنمية (A/49/204-E/1994/90).

٩ - واسترسل يقول إن المناقشات التي دارت خلال المراحل الأخرى من الدورة حول الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كانت مثمرة أيضا، وتم خلالها تبادل مفيد جدا لوجهات نظر مع رؤساء مختلف إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ القرار ١٩٩/٤٧. ولوحظ من خلال بحث هذه المسألة الاتجاه الباعث على القلق، وهو اتجاه الموارد المخصصة لتمويل الأنشطة التنفيذية نحو الانخفاض وكذلك اتجاه بعض كيانات الأمم المتحدة إلى الابتعاد عن مهامها ومجال اختصاصها كما هي محددة في قرارات الجمعية العامة وهذا الاتجاه يبعث بدوره على نفس القدر من القلق. ويلاحظ بوضوح كذلك قلة الحرص والاهتمام اللذين يبديهما بعض شركاء مجموعة الـ ٧٧ فيما يتعلق بمسائل تمويل الأنشطة التنفيذية، وهذا موقف يتناقض مع الموقف الذي يبذره فيما يتعلق باصلاح هياكل وأنماط إدارة الصناديق والبرامج. ومضى قائلا إن بحث الموضوع المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أبرز ضعف الإمكانيات المالية المخصصة لهذا القطاع الأساسي. ومع ذلك فإن برنامج عمل فيينا لا يزال صالحا ويجب تنفيذ أحكامه كاملة وبفعالية.

١٠ - وزاد على ذلك قوله إن تفاقم الأزمات، الطبيعية منها أو التي هي من صنع الإنسان يستلزم بشكل متزايد تدخل الأمم المتحدة ووكالاتها. غير أن الجهود المكرسة لهذا النوع من التدخل تبذل على حساب العمل التقليدي الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة لصالح التنمية. والحال أن من المهم، في مواجهة الأزمات الكبيرة التي تهدد حياة الإنسان، إدماج هذه الأعمال الإنسانية في عمل متواصل يشمل الانعاش والتنمية، وباستطاعة المنسق المقيم أن يضطلع في هذا المجال بمهام التنسيق وأن يحرص مع ذلك، من جهة، على تفاذي تكليفه بأية ولاية ذات طبيعة سياسية، ومن جهة أخرى على احترام الحقوق السيادية للدول.

١١ - وانتقل إلى الحديث عن بعض الأوبئة القديمة، مثل الملاريا، والأوبئة الحديثة مثل مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) فقال إن الدول الأعضاء تلج في القرارات التي اعتمدها المجلس على ضرورة تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة في الميدان.

١٢ - وذكر أن تنظيم الأعمال خلال المناقشة المكرسة لبحث تقارير وتوصيات الهيئات الفرعية صار صعبا بسبب تكدر الوثائق من جهة وبسبب صدورها المتأخر من جهة أخرى. وينبغي اتخاذ تدابير للقضاء على هذه النواقص. ثم قال إن المجلس سينظر في تقارير اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتسخير الطاقة لأغراض التنمية ولجنة الموارد الطبيعية، ونظرا لما تتسم به توصيات هاتين اللجنتين من طابع فني فإن من الصعب إجراء تعديلات أو تغييرات قد تمس من مركز ولاية هاتين اللجنتين. كذلك سيبحث المجلس عند استئناف دورته مستقبل لجنة تخطيط التنمية. وقال في خاتمة كلمته

(السيد أحميا، الجزائر)

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين حيث بالفعل عمل هذا الجهاز، وتعربان عن تمسكهما بطابعه الحكومي الدولي وبطبيعة الولاية الموكلة إليه.

١٣ - السيد كاريا (فنلندا): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي فقال إن القرار ١٦٢/٤٨ يشكل مرحلة هامة في عملية تنشيط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة وإن الاصلاحات المقترحة فيه ينبغي تنفيذها. وأضاف أن بلدان الشمال تتابع عن كثب تطور الحالة وتلاحظ مع الأسف أن إصلاح برنامج الأغذية العالمي يتقدم ببطء.

١٤ - وتابع كلامه قائلا إن القرار يحدد أدوار الهيئات الحكومية الدولية من مختلف المستويات بما فيها دورا الجمعية العامة واللجنة الثانية، وهذا من شأنه أن يتيح إجراء مناقشات مثمرة بقدر أكبر. وبالفعل وفي فترة ينتظر فيها العالم من منظمة الأمم المتحدة تحقيق المزيد في مجال التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بمؤسسات بريتون وودز، من المستصوب أن تتمكن الجمعية العامة من تركيز أعمالها على عدد صغير من الجوانب الأساسية للتنمية وأن تعتمد بشأنها قرارات يمكن أن يكون لها أثر على العالم الخارجي.

١٥ - وذكر أن اجتماعات القمة والمؤتمرات التي عقدت مؤخرا حققت نتائج قيمة ويمكن أن تشكل أسسا لنهج إنمائي محوره الانسان، ويمكن أن تشكل تلك الأسس العناصر الأساسية "لخطة للتنمية" مما يعزز في الوقت نفسه وحدة هدف مجموع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٦ - واستطرد يقول إنه ينبغي أيضا أن تتمكن الآليات الحكومية الدولية من صياغة تقاريرها على أساس الدعائم الخمس التي حددها الأمين العام في خطته للتنمية (A/48/935) وأن تكثف المنظمة دورها في التنمية عن طريق مواجهة التحديات التي تنشأ من هذه المؤتمرات الكبيرة، دون تقسيم مختلف أنشطة المتابعة بتوزيعها على عدد وافر من اللجان الفنية والآليات الموازية.

١٧ - وأوضح أن كثرة المؤتمرات تشكل من جهة أخرى مصدر قلق فهذه التظاهرات تركز الاهتمام السياسي على بعض المسائل الهامة جدا ولكنها تنزع أيضا إلى أن تحل محل الجمعية العامة. وتكليف هذه المؤتمرات بوضع السياسات تسلب الجمعية العامة إحدى صلاحياتها الأساسية فضلا عن أن هذه المؤتمرات تكلف المنظمة مبالغ طائلة.

١٨ - وأضاف قائلا إنه ينبغي في المقام الأول لتنشيط الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أن يتعزز دور الجمعية العامة وأن يعهد لها من جديد بالمناقشات الموضوعية حول المواضيع الأساسية مع تخفيف جدول أعمالها، وهذا هام للغاية من أجل استقطاب الوزراء الذين يشاركون في الوقت الراهن في المؤتمرات وليس في الأعمال الموضوعية للجمعية العامة نفسها.

(السيد كاريّا، فنلندا)

١٩ - وأشار الى أن دور القرار ١٦٢/٤٨ في مجال التنسيق قد تعزز بالمقرر الذي اتخذ باتفاق عام على تحويل الادارة السياسية لهيئات إدارة الصناديق وبرامج التنمية التابعة للأمم المتحدة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠ - واستدرك قائلا إن من الضروري إجراء تحسينات اضافية في بعض المجالات. وينبغي زيادة تحديد هدف الاجتماع الذي يعقد مع الرؤساء التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) والنظر في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المناقشة المكرسة لمسائل التنسيق خلال المناقشة العامة حتى يتم اعتماد القرارات الملائمة إذا لم يتم تنفيذ التوصيات. أما فيما يتعلق بالمناقشة المكرسة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتسخير التعاون الدولي لأغراض التنمية قال إنه ينبغي أن تتناول بالفعل المسائل الموكولة لها عوضا من أن يعهد بها الى مؤتمر منفصل. فضلا عن ذلك فإن الاجراءات الجديدة التي وضعت للمناقشة العامة بهدف الاستعاضة عن البيانات العامة بتدخلات عملية المنحى مشجعة جدا وينبغي الاستمرار في تنفيذها.

٢١ - ومضى في حديثه قائلا إن رئيس المجلس تناول في بيانه مسألتين أساسيتين تود بلدان الشمال التأكيد عليهما. والمسألة الأولى هي أن المحك الذي تقاس عليه الأعمال التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة هو، وينبغي أن يكون، تأثيرها في العالم الخارجي. والمسألة الثانية هي أنه يجب تطبيق القرارات ويجب بالتالي متابعة تنفيذها عن كثب.

٢٢ - وذكر أن القرار ١٦٢/٤٨ حول كذلك بعض هيئات إدارة البرامج والصناديق الانمائية التابعة للأمم المتحدة الى مجالس تنفيذية. وأوضح أن هذا الإصلاح الذي حظي في النهاية بموافقة الرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج يهدف أساسا الى ضمان تحقيق كفاءة وتحول حقيقيين. وقال إن التقارير التي تقدمها المجالس التنفيذية هذه وأساليب عملها قد تحسنت بالفعل وأن المناقشة صارت أكثر اختصارا وأقل تسيّسا وأن الحوار حل محل البيانات العامة. وما زال يتعين تحسين عملية اتخاذ القرارات. ولتحقيق ذلك ينبغي مقاومة تزايد عدد اللجان الفرعية والأفرقة العاملة الدائمة الأخرى والمحافظة على شفافية النظام بتكليف المجالس التنفيذية نفسها ببحث جميع المسائل وزيادة عدد اجتماعاتها إذا لزم الأمر.

٢٣ - وتابع قائلا إن الصعوبات التي تواجه في تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تكتسب في نظر بلدان الشمال أهمية سياسية مثل الأهمية التي تكتسبها عمليات حفظ السلم أو الميزانية العادية. والحال أن الاصلاحات التي ينص عليها القرار ١٦٢/٤٨ في هذا المجال لم تنفذ؛ ولهذا السبب ترحب بلدان الشمال بعقد الفريق العامل المكلف بهذه المسألة اجتماعه في كانون الأول/ديسمبر.

(السيد كاريما، فنلندا)

٢٤ - وقال في ختام كلمته إن بلدان الشمال التي اقترحت مرات عديدة الاستعاضة عن الآلية العتيقة والتي لا يمكن التنبؤ بها المستخدمة في تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بآلية أبسط، توافق، على غرار الأمين العام، على أن وضع آلية جديدة لن يكفي لإصلاح الحالة المالية لأن هذه الأخيرة تتوقف قبل كل شيء على الإرادة السياسية للدول الأعضاء وعلى الأهمية التي توليها للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وذكر أن إعادة تشكيل وتنشيط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، ولا سيما تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، تتوقف على تصور دور الأمم المتحدة في هذا المجال، وهذه المسألة تناقش في إطار بحث "خطة للتنمية". لذلك ينبغي تصور هذه المهمة بوصفها جزءاً من عملية ديناميكية كبيرة، وينبغي أن تتطور مع الاحتياجات.

٢٥ - السيد سافوستيانوف (الاتحاد الروسي): قال إن مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي جرت لأول مرة وفقاً للقواعد التي ينص عليها قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ وأن نتائج هذه التجربة الأولى كانت ايجابية عموماً إذ أن أعمال المجلس كانت أكثر واقعية وأقل تسيئاً بكثير. وقد تمكن المجلس من زيادة التركيز على ولايته الأساسية ألا وهي تنسيق أنشطة هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

٢٦ - وتابع قائلاً إن المناقشة الرفيعة المستوى أثبتت مرة أخرى أهميتها السياسية بمناسبة النظر في "خطة للتنمية" مما اتاح الفرصة للمجلس لتعميق الاستراتيجيات التي يمكن أن تطبقها الأمم المتحدة في عملها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وفي علاقاتها مع مؤسسات بريتون وودز في هذا المجال.

٢٧ - وذكر أنه تم الاعتراف نهائياً بالحوار المباشر مع الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية والمالية بشأن القضايا الأساسية للتنمية العالمية بوصفه الجانب الأساسي في أعمال المجلس.

٢٨ - وفيما يتعلق بترشيد دورات المجلس قال إنه حقق بالفعل نتائج ايجابية بالقضاء على الازدواجية في مناقشات الهيئات الفرعية للمجلس ولجان الجمعية العامة أثناء الدورات. وأعرب من جهة أخرى عن ارتياحه لانخفاض عدد القرارات ولزيادة اتسامها بشكل ملحوظ بالطابع الواقعي.

٢٩ - وأضاف أن المناقشة المكرسة للأنشطة التنفيذية كانت ايجابية للغاية ولا سيما الاجتماع الرفيع المستوى الذي كرس لأول مرة لهذه الأنشطة نفسها. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن بحث الأنشطة التنفيذية خلال هذا الاجتماع شكل إلى حد بعيد عملاً ازدواجياً مع جلسات عمل الجلسة العامة. وفي هذا الصدد فإن اعتماد القرار ٣٣/١٩٩٤ والمقرر ٢٩٣/١٩٩٤ بشأن ترشيد المناقشة المكرسة للأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تركز على ضرورة تنسيق تنفيذ السياسات التي حددتها الجمعية العامة في مجال الأنشطة التنفيذية، يعد إجراءً له ما يبرره تماماً. وقال إن الوفد الروسي يوافق بوجه خاص

(السيد سافوستيانوف، الاتحاد الروسي)

على قرار الإبقاء على تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر القاهرة كموضوع رئيسي للمناقشة الرفيعة المستوى المكرسة للأنشطة التنفيذية. وأعرب عن ارتياحه لأن المقررات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ تكمل تماما الفروع ذات الصلة من القرار ١٦٢/٤٨ وتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أن يشغل أفضل مكان له للاضطلاع بولايته في اطار تقسيم العمل بين هذه الكيانات الثلاث: الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصناديق وبرامج التنمية التابعة للأمم المتحدة.

٣٠ - واسترسل يقول إن تحليل أوجه النقص في عمل الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ وفي التنسيق السريع لعمليات الإغاثة الميدانية الذي جرى خلال المناقشة المكرسة لمسائل التنسيق المتعلقة بالمساعدة الإنسانية كان تحليلاً مثمراً بوجه خاص. وتم التأكيد من جديد على الصلات الوثيقة التي تربط بين العناصر الإنسانية والعناصر المتعلقة بحفظ السلم في عمليات الطوارئ، مما يدل على ضرورة تعزيز العلاقات بين إدارات الأمانة العامة المختصة في هذا المجال.

٣١ - وذكر أنه وفقاً للاستنتاجات المتفق عليها المعتمدة بشأن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا، فإنه يطلب الى القطاع المسؤول عن هذا المجال انجاز المهام التي حددها مؤتمر ريو، ولا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا. وأضاف أن تعزيز العلاقات بين المراكز الإقليمية للتكنولوجيا التابعة للجان الإقليمية ومراكز التكنولوجيا المتقدمة التابعة لمؤسسات مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وجامعة الأمم المتحدة، وانشاء شبكات محوسبة للاتصالات داخل منظومة الأمم المتحدة بهدف ربط الخدمات والمشاريع ذات الاتجاه العلمي والتكنولوجي يشكلان إجراءين هامين.

٣٢ - واسترسل قائلاً إن أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعيد توجيهها بطريقة صائبة. وأضاف أنه لا تزال هناك بلا شك مواطن ضعف كثيرة، ولكن الوفد الروسي، مع الاعتراف من ناحية المبدأ بضرورة تكثيف عملية ترشيد المناقشة العامة، فإنه يرى أنه يجب تفادي الإفراط في تنظيم المناقشات واتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتعبير بحرية عن آرائها بشأن المسائل قيد البحث.

٣٣ - وانتقل الى الحديث عن الوثائق فقال إن الحالة لم تتحسن البتة بل إن الوثائق تصدر متأخرة أكثر مما كانت في السنوات السابقة وإن من الضروري ايجاد حل لهذه المشكلة. وفي هذا الصدد وجه الانتباه الى مشروع قرار قدم الى المجلس في دورته الأخيرة بشأن أنماط إعداد التقارير الاقتصادية والاجتماعية والتقارير ذات الصلة (A/1994/L.41) والذي ارجئ النظر فيه الى الدورة الجارية للجمعية العامة. وأوضح أن الوفد الروسي، بوصفه مشاركاً في تقديم مشروع القرار، يدعو بقية الوفود الى تأييده إذ أن ذلك يخدم مصلحة الجميع.

٣٤ - السيد الخاني (سوريا): أشار إلى أن الجمعية العامة أكدت مرارا على سيادة المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية، وأدانت الممارسات الاسرائيلية الهادفة لاستغلال هذه الموارد، ووضع القيود على الأنشطة الزراعية، مما يشكل انتهاكا خطيرا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولوائح لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

٣٥ - واستطرد قائلا إن تقرير الأمين العام (A/49/169-E/1994/73) أشار الى هذه الممارسات غير المشروعة. ويوضح هذا التقرير أنه لم يبق في الجولان سوى ١٥ ٠٠٠ نسمة، من أصل ١٣٠ ٠٠٠ كانوا يعيشون هنالك قبل حرب ١٩٦٧، وأن السلطات العسكرية الاسرائيلية قد استولت على ٨٠ في المائة من مجموع مساحته وبنّت ٣٦ مستوطنة فيها. كما عمدت هذه السلطات في الأراضي المحتلة الى سياسة لم يسبق لها مثيل تتمثل في اجتثاث الأشجار المثمرة، حارمة بذلك المزارعين من مصدر دخلهم الرئيسي ومجبرة إياهم على مغادرة أراضيهم. وينتهج الاسرائيليون الممارسة نفسها في الجولان السوري المحتل متذرعين في ذلك بأنهم لم يعطوا الأذن بغرس النباتات.

٣٦ - ومضى قائلا إن المياه لا زالت من أكثر القضايا حساسية من حيث تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين العرب السوريين. وقد أصدر الحكام العسكريون الاسرائيليون في الجولان السوري المحتل سلسلة من الأوامر العسكرية وضعت قواعد وأنظمة لجميع الأنشطة التي تتعلق بالمياه، مما سهل للسلطات الاسرائيلية وللمستوطنين الاستيلاء على المياه واستغلالها. وقد أسفر ذلك أساسا عن تحول هذه الموارد لصالح الدولة القائمة بالاحتلال، حيث أن المياه التي يستهلكها سكان الأراضي المحتلة مقصورة تماما على الاستعمال الشخصي ولا تخدم أغراض التنمية الزراعية والاقتصادية. وقد أدى تطبيق هذا التدبير إلى إعاقة التنمية الاقتصادية في الأراضي العربية المحتلة. وتهدف هذه السياسة المتعمدة التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي إلى تعطيش المواطنين العرب السوريين وحجب المياه عنهم وتخريب الزراعة والثروة الحيوانية العائدة لقرى الجولان الخمس.

٣٧ - وأضاف أن اسرائيل قد عمدت إلى رش المواد الكيميائية مما أسفر عن تغير في المناخ وطبيعة التربة، إضافة إلى إلقاء النفايات الضارة في غير الأماكن المخصصة لها، وزرع الألغام في أماكن الرعي الخاصة بالمواطنين العرب. واختتم ممثل سوريا كلمته مؤكدا أن المواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل ما زالوا يلاقون ألوان الاضطهاد والمعاناة، وسيستمر ذلك إلى أن ترفع عنهم قبضة الاحتلال البغيض.

٣٨ - السيد هينتنس (ألمانيا): قال، وهو يتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن عملية إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنشيطه أحرزت تقدما كبيرا خلال السنة الجارية. وقد غدت المناقشات المتمحورة حول نقاط محددة أكثر حيوية. وقد تناقص عدد القرارات والمقررات، مما يدل على فعالية أكيدة في تسيير الأنشطة. وينبغي مواصلة جهد إعادة التشكيل، والاتحاد الأوروبي يدعم بقوة جميع التدابير التكميلية المتخذة في هذا الاتجاه، والواردة في الملحق الأول لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨.

(السيد هينتس، ألمانيا)

٣٩ - وأضاف قائلا إن المناقشة الرفيعة المستوى قد تناولت عدة وقائع بارزة استجذبت في الاقتصاد العالمي وكذلك التعاون الاقتصادي الدولي مع إدارات المؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف. وقد شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في المناقشات ذات الصلة. ويرى أن تبادل وجهات النظر مع ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة الغات ذو قيمة بالغة الأهمية وينبغي تطويره وتكثيفه بغية ضمان زيادة التعاون الدولي في مجمله. وعلاوة على ذلك، يجدر تحسين التعاون بصورة كبيرة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، مع مراعاة المزايا النسبية لكل مؤسسة على النحو الواجب. ويمكن استنتاج أن دور الأمم المتحدة في العديد من الميادين يتسم بالأهمية حين يتعلق الأمر بالتوصل إلى توافق في الآراء.

٤٠ - ومضى قائلا إن المناقشة المكرسة لمسائل التنسيق تناولت سياسات التنسيق بين الوكالات المخصصة وسواها من الأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد استطاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ إجراءات جديدة أتاحت ترشيد أعماله. كما أتاح الجزء من المناقشة المكرس للتعاون الدولي في ميدان مكافحة المخدرات، مثلا، تبادل الآراء بشكل مشير جدا للاهتمام بشأن مسائل هامة. وتتيح الاستنتاجات المتعلقة بالتعاون الدولي داخل منظومة الأمم المتحدة لمكافحة انتاج المخدرات وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها بصورة غير مشروعة أساسا صالحا للعمل المستقبلي في هذا الميدان.

٤١ - وتابع قائلا إن العمل الإنساني يتسم بأهمية رئيسية وإن المناقشات التي جرت في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تبرز بشكل أوضح ضرورة المضي في تنسيق الجهود التي يبذلها مختلف المؤسسات المتخصصة في هذا الميدان.

٤٢ - واستطرد قائلا إن المناقشة المكرسة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية قد أتاحت إجراء حوار مع إدارات الوكالات المتخصصة، والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع اللجان الاقتصادية الإقليمية. وقد سبق للاتحاد الأوروبي أن أكد كفاءة هذه الأنشطة التنفيذية، وهو يشير إلى أهمية وضع آليات جديدة، مثل خطة للاستراتيجية الوطنية، وبرنامج يرسم النهج الواجب اتباعه، وشبكة للمنسقين المقيمين، وباللامركزية في الميدان، وإنشاء مبان مشتركة، ومواءمة الدورات، وما إلى ذلك.

٤٣ - وأضاف أن المناقشة العامة كانت ناجحة في شكلها الجديد. ويقر الاتحاد الأوروبي التعديلات الإجرائية الهادفة إلى تحسين سير المناقشات. وقد أجريت المناقشات بسرعة، ولم تتناول سوى التقارير التي سبق النظر فيها.

(السيد هينتنس، ألمانيا)

٤٤ - وأعرب عن الأسف لأن مشكلة الوثائق لم تحل بعد بصورة مرضية، ولأن الوثائق الهامة ما زالت تقدم متأخرة جداً، وأحياناً في نفس اليوم الذي يجري فيه النظر في النصوص. وفيما يتعلق بطلبات الوثائق، فقد قدمت النمسا مشروع قرار يؤيده الاتحاد الأوروبي. وكان لهذه المشاكل انعكاسات على عدة تقارير تتضمن مشاريع سابقة للقرارات. وعلى المجلس أن يعطي للجان الخبراء تعليمات أدق فيما يتعلق بطريقة تقديم آرائها وتوصياتها.

٤٥ - واختتم كلمته قائلًا إن الاتحاد الأوروبي يرى، رغم هذه العيوب أن أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي عموماً قد كللت بالنجاح وأنها تسير في الاتجاه الصحيح. وتدلل على ذلك القرارات التي اتخذت خلال السنة بشأن مسائل هامة مثل الإيدز ومكافحة المخدرات والعمل الإنساني. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي المشاركة في إصلاح أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٦ - السيد شريم (المراقب عن فلسطين): تناول البند ١٢ من جدول الأعمال المعنون "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري". وأشار الى أن المجتمع الدولي أدان بالإجماع سياسة بناء المستوطنات غير المشروعة التي تنتهك قرارات عديدة صادرة عن مجلس الأمن. وبالرغم من هذه الإدانة، واصلت اسرائيل سياستها هذه وزرعت أكثر من ١٢٥ ٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وهؤلاء يمثلون اليوم زهاء ١٣ في المائة من السكان. كما أرسلت اسرائيل ما يزيد على ١٤٠ ٠٠٠ مستوطن الى القدس الشرقية. وأخيراً يقدر أن السلطات الاسرائيلية قد صادرت حتى الآن ٥٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية و ٣٠ في المائة من أراضي قطاع غزة لإقامة المستوطنات فيها.

٤٧ - وأضاف قائلًا إن الجوانب الإيجابية لعملية السلام بين فلسطين واسرائيل لا ينبغي أن تحجب عن الأنظار ما تقوم به الحكومة الاسرائيلية من مواصلة تشييد مساكن، ولو بوتيرة أبطأ من ذي قبل وكذلك التزامها مواصلة سياسة بناء المستوطنات. ويتمثل هدفها في إيجاد أمر واقع يؤدي الى تحويل مسار المفاوضات في المستقبل. والحكومة الاسرائيلية، إذ تمارس ذلك، إنما تنتهك روح ونص إعلان المبادئ الذي أبرمته في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٤٨ - ومضى قائلًا إن مما يزيد في خطورة هذه الحالة أن المستوطنين الاسرائيليين يشكلون ميليشيا مسلحة، كأنها جيش احتلال ثان، تمارس أعمال العنف غير المشروع ضد مدنيين فلسطينيين عزل. وأشار المراقب الى المذبحة التي ارتكبت ضد الفلسطينيين في الحرم الابراهيمي، مؤكداً الأهمية التي ينطوي عليها قرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤) الذي يطالب اسرائيل باتخاذ تدابير، من جملتها مصادرة الأسلحة، بغية منع أعمال العنف غير المشروعة التي يقوم بها المستوطنون الاسرائيليون، وكذلك بوجود دولي أو أجنبي مؤقت

(السيد شريم، المراقب عن فلسطين)

في كامل الأرض المحتلة. وأعرب عن شكر فلسطين للبلدان الثلاثة - النرويج وإيطاليا والدانمرك - التي أمّنت هذا الوجود المؤقت، والذي يؤسف لانتهاؤه لأنه لا يزال يمثل ضرورة هامة.

٤٩ - وتابع قائلاً إن الأطراف قد قرروا، في إعلان المبادئ، إرجاء النظر في مسألة المستوطنات الى مرحلة لاحقة من المفاوضات. وسوف تتقيد فلسطين بهذا القرار، لكنها تعتقد أنه ينطوي على وقف مطلق لأي نشاط من هذا النوع من جانب السلطات الاسرائيلية. وإن تنفيذ المرحلة المقبلة من إعلان المبادئ، وهي إعادة وزع القوات الاسرائيلية خارج المناطق المأهولة، لا يمكن في الواقع أن يتم إلاّ برحيل المستوطنين الاسرائيليين عن مراكز معينة كالخليل.

٥٠ - واختتم كلمته قائلاً إن على المجتمع الدولي أن يكفل الاحترام الكامل للقانون الدولي في مسألة المستوطنات الاسرائيلية غير المشروعة. وإذا ما أريد للمفاوضات أن تؤدي الى سلام عادل ودائم، فإن من الأهمية بمكان أن ينفذ قرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤) تنفيذا تاما.

٥١ - السيد آيتماتوف (قيرغيزستان): قال إن النظر في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتسم بأهمية واضحة من حيث أن مسألة التنمية المستدامة المعروضة فيه تمثل حالياً أهم مسألة، ولا سيما بالنسبة للدول الحديثة الاستقلال التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، ومن بينها قيرغيزستان. والحال أن هذا التقرير يبحث بصورة معمقة ما تطرحه التنمية الاقتصادية والاجتماعية من مشاكل، ويقترح حلولاً ملائمة لها. وتتسم مسألة التنسيق مع صناديق وبرامج التنمية التابعة للأمم المتحدة، هي الأخرى، بأهمية كبيرة، ويبدو أن الاصلاحات التي أجريت بالفعل في هذا المضمار إيجابية للغاية.

٥٢ - ومضى قائلاً إن التقرير يتناول مسألة تتعلق بشكل خاص بالشعب القيرغيزي، وهي إعلان عام ١٩٩٥ سنة دولية للاحتفال بالذكرى الألفية لملحمة ماناس القيرغيزية، وهي مسألة اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأنها بتوافق الآراء القرار ٤٩/١٩٩٤. وهذه الملحمة، التي يؤسف أنها غير معروفة بعد بالكامل للمجتمع الدولي، قد ظهرت بادئ ذي بدء في شكل رواية شفوية عن مآثر بطل يدعو القيرغيز إلى النضال من أجل الحرية والاستقلال الوطني. أما في صيغتها المكتوبة فهي عبارة عن عمل شعري ضخم، حيث أنها تحتوي على مليون بيت، وتتسم بقيمة أدبية عظيمة. ومن ناحية أخرى، فإنها تشكل أساس التقاليد الثقافية والاخلاقية والتاريخية والاجتماعية والدينية للشعب القيرغيزي، بل ولثقافة الرحل بأسرها. ومن شأن إعلان عام ١٩٩٥ سنة دولية للاحتفال بالذكرى الألفية لملحمة ماناس أن يشكل رمزا لانبعاث الشعب القيرغيزي الذي هو شعب عريق تاريخيا لكنه في الوقت ذاته عضو شاب في المجتمع الدولي، كما أن من شأنه أن يعطي لهذه الملحمة ما تستحقه من مكانة في التراث الثقافي العالمي.

(السيد آيتماتوف، قيرغيزستان)

٥٣ - واختتم قائلا إن الحكومة القيرغيزية أعلنت عام ١٩٩٥ سنة احتفال بملحمة ماناس، وهو حدث يتصادف مع حدثين بالغين الأهمية في حياة المجتمع الدولي، هما الذكرى الخمسون لتأسيس منظمة الأمم المتحدة وسنة الأمم المتحدة للتسامح. ويجمع بين هذه الأحداث الثلاثة هدف واحد هو تكريس مَثَل السلم والعدل والتسامح، لذا يأمل الوفد القيرغيزي أن يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره بأن يوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا في دورتها التاسعة والأربعين.

البند ٨٩ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ج) الاستغلال المستدام للموارد البحرية الحية في أعالي البحار وحفظها: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (تابع) (A/C.2/49/L.5)

٥٤ - السيد نانندان (فيجي): عرض مشروع القرار A/C.2/49/L.5 بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية التي تجري تحركاتها داخل المناطق الاقتصادية الخالصة وخارجها (الأرصدة المتداخلة المناطق) والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وقد كان المؤتمر المذكور موضوع تقرير الأمين العام A/49/522.

٥٥ - ومضى قائلا إن هدف المؤتمر كان يتمثل في مواجهة الضغوط الشديدة على مصائد الأسماك في أعالي البحار. وتعود هذه الضغوط إلى كون الدول أخذت تكشف أنشطة صيدها في أعالي البحار منذ أن أنشئت في مطلع السبعينات المناطق الاقتصادية الخالصة التي تبلغ مساحاتها مائتي ميل بحري. وهي تعزى أيضا إلى الابتكارات التكنولوجية، وإلى استخدام المعامل القائمة على متن السفن، والشباك الجديدة والتقنيات الالكترونية. علاوة على ذلك، فإن اكتشاف الصيد ليس مقتصرًا على أعالي البحار فهو يشمل أيضا المناطق الاقتصادية الخالصة. وفي الجملة يلاحظ في استنفاد سريع لموارد المحيطات، مما يسفر عن آثار اجتماعية واقتصادية فاجعة بالنسبة لمناطق معينة.

٥٦ - وتابع قائلا إن المؤتمر درس جميع هذه المشاكل قياسا إلى الأحكام المتعلقة بالصيد من اتفاقية قانون البحار. وقد توسع في هذه الأحكام بحيث يتسنى للدول الاتفاق على نقاط متعددة: طبيعة قواعد الحفظ والإدارة الساريتين على نوعي الأرصدة السمكية؛ وآلية التعاون العالمي والإقليمي في ميدان إدارة هذه الأرصدة، واحترام دول العلم التي يصيد مواطنوها في أعالي البحار لالتزاماتها، وتنفيذ دول العلم لقواعد إدارة مصائد الأسماك، والترتيبات الإقليمية في هذا الميدان، ودور دول الميناء في تشجيع التدابير الدولية للحفظ والإدارة، ومسألة الدول غير الأطراف في المنظمات أو الاتفاقات دون الإقليمية أو الإقليمية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك، وآلية تسوية الخلافات، والآلية التي تسمح بكفالة الاتساق والانسجام بين تدابير الحفظ القطرية والدولية السارية على نفس الأرصدة.

(السيد ناندان، فيجي)

٥٧ - وتابع قائلا إن المؤتمر أحرز تقدما كبيرا في جميع هذه الميادين. فقد حقق الجزء الأول من مهمته المتمثل في حصر المشاكل. وسجل تقدما كبيرا في صياغة التدابير التي تتيح تسوية مشكلة المصائد. وقد عرض الرئيس على المؤتمر نصا تفاوضيا أصبح يشكل مشروع اتفاق. ويبدو من المفهوم أن يتخذ هذا المشروع في نهاية المطاف شكل صك ملزم.

٥٨ - واستدرك قائلا إن المفاوضات ما زالت مستمرة، وسوف يتعين على المؤتمر أن يجتمع من جديد مرتين في عام ١٩٩٥ لينجز أعماله، إذ أنه مصمم على الانتهاء منها قبل الدورة الخمسين للجمعية العامة. وهذا ما دعا المؤتمر كما ذكر ذلك الأمين العام في تقريره، إلى أن يوصي الجمعية العامة بأن تؤمن خدمات دورتين جديدتين في عام ١٩٩٥.

٥٩ - وأشار إلى نص مشروع القرار A/C.2/49/L.5 ذاته، فعرض نقاطه المحورية ولخص ديباجته ومنطوقه. ولاحظ أن هذا النص يكرر أحكام منطوق القرار المتعلق بالمسألة نفسها والذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، مع إضافة بعض التعديلات لاستكمال تلك الأحكام. والمشروع حصيلة للمشاورات التي أجريت بين الوفود المعنية مباشرة بالموضوع، والتي اتفقت على صيغته. وقد كلف وفد فيجي بعرضه لأن رئيس المؤتمر كان ممثلا لهذا البلد.

البند ٩٠ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/C.2/49/L.4)

٦٠ - السيد أحميا (الجزائر): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فعرض مشروع القرار A/C.2/49/L.4 المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن نص هذا المشروع قصير جدا، لكن صيغته دُرست بعناية لتجنب أي موضع خلاف ومراعاة مجمل وجهات النظر التي أبدتها الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى منذ صدور "تقرير التنمية البشرية".

٦١ - وتلا نص الديباجة، ثم حلل منطوق المشروع. وأبرز لدى قيامه بذلك، مدى أهمية الحرص على توخي الاستقلالية عند التأمل في تقرير التنمية البشرية، وتمييزه عن العمليات التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتحسين عملية المشاورات مع الدول الأعضاء. واختتم قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تأملان في أن يصبح النص قيد النظر موضع مشاورات مثمرة وأن يمكن اعتماده بتوافق الآراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠